

السياسة المالية في ظل الاعتماد على مورد واحد: حالة الجزائر خلال الفترة 1990- 2013  
أ. الشارف بن عطية سفيان  
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير – جامعة وهران 2-

<p><b>abstract :</b></p> <p>This study on the subject of fiscal policy, where the latter have been allocated the task of space in the thinking and bring in most of the rich countries interest in natural resources, which you see in this type of policy and the means of development and Alttor.otanl fiscal policy is an important place among other policies, you can play the primary role in achieving the underlined her by any economy targets, thanks to multiple tools, one of the most important tools of economic management to achieve economic development and eliminate the problems that impede economic stability..</p> <p><b>Keywords:</b> Fiscal policy, the curse of natural resources, the Algerian economy.</p>	<p><b>المخلص:</b></p> <p>هذه الدراسة تتعلق بموضوع السياسة المالية حيث أن هذه الأخيرة خصصت لها مساحة مهمة في تفكير وجلب اهتمام معظم الدول الغنية بالموارد الطبيعية، والتي ترى في هذا النوع من السياسات وسيلة من وسائل التنمية والتطور، وتحتل السياسة المالية مكانة هامة بين السياسات الأخرى، كونها تستطيع أن تقوم بالدور الأساسي في تحقيق الأهداف المسطر لها من طرف أي اقتصاد، وذلك بفضل أدواتها المتعددة التي تعد من أهم أدوات الإدارة الاقتصادية في تحقيق التنمية الاقتصادية، والقضاء على المشاكل التي تعوق الاستقرار الاقتصادي.</p> <p><b>الكلمات المفتاحية:</b> السياسة المالية، لعنة الموارد الطبيعية، الاقتصاد الجزائري.</p>
--	---

## التقديم:

يعد موضوع السياسة المالية من بين المواضيع المهمة، والتي خصصت لها مساحة مهمة في تفكير وجلب اهتمام معظم الدول الغنية بالموارد الطبيعية، والتي ترى في هذا النوع من السياسات وسيلة من وسائل التنمية والتطور. وتحتل السياسة المالية مكانة هامة بين السياسات الأخرى لأنها تستطيع أن تقوم بالدور الأساسي في تحقيق الأهداف المسطر لها من طرف أي اقتصاد معين، وذلك بفضل أدواتها المتعددة التي تعد من أهم أدوات الإدارة الاقتصادية في تحقيق التنمية الاقتصادية، والقضاء على المشاكل التي تعوق الاستقرار الاقتصادي. ومن المعروف أن السياسة الاقتصادية تشمل على مجموعة من السياسات كالسياسة المالية والنقدية والائتمانية وسياسة سعر الصرف، ومع تطور الأنشطة الاقتصادية فقد شهدت السياسة المالية تطورات جوهرية نتيجة التطور السياسي والاجتماعي لمفهوم الدولة، وذلك عقباً لأزمة الاقتصادية مع نهاية 1960 وبداية 1970 وظهر ما يسمى بالمرض الهولندي نتيجة تراجع أسعار المواد الأولية وتدهور بعض القطاعات الإنتاجية التي تعرضت لها الاقتصاديات الغنية بالموارد الطبيعية مما جعل معظم الدول التي تعتمد بالدرجة الأولى على موازنتها على إيرادات الموارد الطبيعية تحقق عجزاً تاماً في الموافقة ما بين الإيرادات والنفقات العامة. غير أن السياسة المالية لا تستطيع أن تحقق كافة الأهداف التي تنشدها الاقتصاديات الغنية بالموارد الطبيعية. ولمعالجة الموضوع تطرح الدراسة الإشكالية الآتية:

ما طبيعة السياسة المالية في الدول الغنية بالموارد الطبيعية؟ وما مدى فعاليتها بالنسبة للاقتصاد

الجزائري؟

وللإجابة على هذه الإشكالية تعتمد الدراسة على الخطة الآتية :

1- الدراسات السابقة.

2- الإطار النظري للسياسة المالية.

3- أثر الاعتماد على مورد واحد (لعنة الموارد الطبيعية).

4- آلية عمل السياسة المالية في الدول الوفيرة بالموارد الطبيعية.

5- تطور أداء السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة 1990-2013.

أولاً: الدراسات السابقة: من بين أهم الدراسات التي تناولت هذا الموضوع نذكر على سبيل المثال لا الحصر:

- دراسة رشيد ونادي (جوان 2011)، دراسة بعنوان: آلية تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عبر سياستها المالية، حيث هدفت الدراسة إلى بيان كيفية تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عبر سياستها المالية، حيث أن الدولة تتدخل بشكل مباشر أو غير مباشر في الحياة الاقتصادية إما منسجمة مع الاقتصاد أو مصححة أو متسببة في إحداث آثار إيجابية أو سلبية، وهذا ما يستدعي بدوره التدخل مرة أخرى لاستعادة التوازن أو استعادة الاستقرار الاقتصادي<sup>1</sup>.

- دراسة سعاد سالكى (2011)، دراسة بعنوان: دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر -دراسة بعض دول المغرب العربي-، حيث بينت أن السياسة المالية في الجزائر طيلة فترة الدراسة لم تكن رشيدة بالقدر الكافي الذي يجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث لم تجدي نفعاً حجم التحفيز التي منحها الجزائر للمستثمر الأجنبي، كما لم تصب النفقات العامة التي رصدتها الجزائر في مكانها المناسب، حيث لم تكن نفقات التجهيزات معنوية والتي من المفترض أنها هي التي تؤثر<sup>2</sup>.

## ثانيا: الإطار النظري للسياسة المالية

تعد السياسة المالية من بين أهم أدوات السياسة الاقتصادية التي يتم وضعها بغية رسم طريق موضح لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وذلك من خلال الدور الواسع والمتزايد للدولة المعاصرة في كافة الأنظمة، وبمستويات متفاوتة حسب طبيعة النظم الاقتصادية، والاجتماعية والسياسية، وكذلك الحاجة إلى تنظيم مواردها وإمكاناتها واحتياجاتها، ومن خلال ذلك يمكن تعريف السياسة المالية على أنها:

\* مجموعة من السياسات والإجراءات المتعلقة بالإيرادات العامة والنفقات العامة لتحقيق أهداف الدولة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.<sup>3</sup> كما تتضمن استخدام الموارد المتاحة للدولة لتحصيل الضرائب، وذلك من أجل الإنفاق والاقتراض من أجل تحقيق الأهداف العامة، والتي يمكن أن تؤديها على مستويات مختلفة من مستويات الحكومة وعلى مختلف المؤسسات المالية.<sup>4</sup> وكذلك السياسة المالية من خلال أدوارها: أولا فإنها تعمل على تسوية النشاط الاقتصادي عند ذروة التضخم أو الانكماش، ويمكن استخدام التوسع المالي لإنعاش الاقتصاد الذي يواجه حالة ركود لفترة طويلة، ويمكن استخدام السياسة المالية الانكماشية للسيطرة والحد من التضخم. ثانيا لأنها تسمح بتحسين الدورة الاقتصادية، وتكمن الفكرة هنا في الحصول على متغير ثابت لتجنب عجز ميزان المدفوعات لإبعاد الاقتصاد من انتهاك الحكومة بتغيير مستوى الضرائب من أجل الحصول على ما يكفي من الطلب بالنسبة للاقتصاد إلى النمو المطرد.<sup>5</sup> ومما سبق يمكن القول أن السياسة المالية هي السياسة التي يفضلها تستعمل الحكومة برامج نفقاتها وإيراداتها العامة، والتي تنتظم في الموازنة العامة لإحداث آثار مرغوبة، وتجنباً لآثار غير المرغوبة على الدخل، والإنتاج و التوظيف، أي تنمية واستقرار الاقتصاد الوطني، ومعالجة مشاكله ومواجهة كافة الظروف المتغيرة.<sup>6</sup>

قد تلجأ معظم الدول في غالب الأحيان إلى اتخاذ نوعين من السياسات المالية لمعالجة الأوضاع الاقتصادية الداخلية وذلك في حالات التوسع أو حالات الانكماش ولهذا يوجد سياسات مالية توسعية وسياسات مالية انكماشية وهي موضحة كالتالي:

#### 1- السياسات المالية المتمثلة بالتمويل بالعجز (السياسة المالية الانكماشية).

حيث يتم وضع هذه السياسات المالية لكي تزيد من معدلات النمو في مستويات النشاط الاقتصادي المختلفة، كالزيادة في الانتاج والعمالة والدخل...ال، وبما أن الاقتصاد يمر بدورات اقتصادية غير مستقرة كان لزاما على الدولة أن تتدخل لمنع حدوث مشاكل اقتصادية وبالتالي حدوث عدم الاستقرار الاقتصادي فبإمكانها أن تتبع السياسات المالية التالية<sup>7</sup>:

-التوسع في الإنفاق العام: فتزيد الدولة من نفقاتها على المرافق الخدمية كذلك على المشروعات العامة، كما تزيد من النفقات التحويلية كالزيادة في الإعانات على ذوي الدخل المحدودة أو العاطلين عن العمل أو الأطفال...الخ. وتكون الاعانات الحكومية إما على شكل نقدي، أو على شكل عيني، أو على شكل بطاقات يستطيع حاملها الحصول على سلع وخدمات تحددها الدولة، كالحصول على الحاجيات اليومية من مأكّل وملبس، وهذا النوع من الدعم يزيد من مقدرة الأفراد على الانفاق مما يحفز على الاستثمار ويزيد من حجم العمالة.

-التسريع في سداد جزء من القروض العامة: وذلك لدفع القوة الشرائية للمجتمع إلى الأمام، فقيام الدولة بسداد القروض قبل موعد استحقاقها يعني إحلال النقود محل الأوراق المالية في صناديق البنوك مما يزيد من الاحتياطي النقدي لها ومقدرتها على التوسع في الائتمان المصرفي، وفيما يتعلق بمن يحمل السندات الحكومية فإن سداد هذه القروض العامة لا يؤثر إلا في درجة سيولة أصول هؤلاء الأفراد الحاملين لهذه السندات الحكومية ولا أثر على صافي مجموع هذه الأصول.

-تخفيض الإيرادات الضريبية: وذلك لثب قوة شرائية جديدة في المجتمع وهنا يشير علماء السياسة المالية العامة إلى ضرورة اتباع سياسة مالية ضريبية من الجانب الوظيفي الاقتصادي للضرائب، ويقولون أن تخفيض الضرائب يزيد من صافي الدخل الفردي، وبالتالي زيادة الإنفاق الاستهلاكي، لكن قد لا تؤدي هذه السياسة المالية الضريبية إلى هذه النتيجة خاصة إذا أدى التخفيض إلى زيادة صافي الدخل للأشخاص الذين لا ينفقون هذه الزيادة على السلع الاستهلاكية والخدمات ويكتفون بإضافة هذه الزيادة إلى أرصدهم النقدية. ويتوقف نجاح هذه السياسة على الهيكل الضريبي، ومدى تدني مستوى النشاط الاقتصادي فمثلا تخفيض سعر ضريبة الدخل مع زيادة الإعفاءات الضريبية لا يؤثر على صافي دخول الأفراد من الدخل المتدنية كما أن تخفيض الضرائب بالنسبة لأصحاب الدخل العالية يؤدي إلى زيادة الفوارق في توزيع الدخل بين الأفراد وهذا يتنافى مع مبدأ العدالة الاجتماعية. والنتيجة التي يمكن استخلاصها هي أن زيادة حجم الإنفاق العام هو أكثر فعالية من تخفيض الضرائب لأن مضاعف الاستثمار في حالة زيادة الإنفاق يزيد من حجم المضاعف في حالة تخفيض الضرائب.

#### 1-السياسة المالية المتمثلة بالتمويل بالفائض(السياسة المالية التوسعية).

يوجد أكثر من أسلوب لتطبيق هذا النوع من السياسات ومنها<sup>8</sup>:

- ✓ زيادة الإيرادات الضريبية: وذلك بهدف امتصاص القوة الشرائية للأفراد خاصة في حالات التضخم الاقتصادي، وقد لا يكون أثر لهذه السياسة إلا إذا كانت الضرائب تنصب على تقليل الاستهلاك، وهنا نقع في المحذور لأن المتأثر من ذلك سيكون أصحاب الدخل المحدودة وليس أصحاب الدخل المرتفعة.
- ✓ التوسع في إصدار القروض العامة: والأفضل أن يكون الاقتراض اختياري من قبل الأفراد، وبإمكان الدولة أيضا أن تتبع أسلوب الاقتراض الإجباري.

✓ الحد من الائتمان المصرفي: وذلك للتأثير على كمية النقود المعروضة، وسعر الفائدة وبالتالي حجم الاستثمار، ويكون ذلك من خلال بيع الأوراق المالية في السوق المفتوحة أو رفع نسبة الاحتياطي، وسعر إعادة الخصم وما إلى ذلك من اجراءات الرقابة الكيفية.

### ثالثا: الإطار النظري لأثر الاعتماد على مورد واحد (النفط)

كانت نتائج التنمية القائمة على تصدير النفط سلبية خلال السنوات الأربعين الماضية. والمتمثلة في: بطء النمو الاقتصادي، وضعف التنوع الاقتصادي، وتراجع مؤشرات الرفاهية الاجتماعية، وارتفاع مستويات الفقر، واللامساواة، والآثار المدمرة للبيئة على المستوى المحلي، والفساد المستشري والحكم الفاسد، وانتشار الصراعات والحروب. وقد استعمل مفهوم لعنة الموارد لأول مرة في أطروحة قدمها الاقتصادي richard auty (1993) وذلك بغرض وصف الدول الغنية بالموارد الطبيعية والتي لم تكن قادرة على استخدام تلك الثروات للرقى باقتصادياتها<sup>9</sup>. وقد لوحظ أن بعض الموارد الطبيعية كالنفط والغاز الطبيعي، أو الرواسب المعدنية الثمينة الأخرى التي لا تؤدي بالضرورة إلى النجاح الاقتصادي والتنمية الاقتصادية. وخير مثال على ذلك العديد من البلدان الإفريقية مثل أنغولا، ونيجيريا، والسودان، والكونغو الغنية بالنفط والماس، أو المعادن الأخرى، ما تزال حتى الآن من بين الدول منخفضة الدخل الفردي وتدني نوعية الحياة. وفي الوقت نفسه فإن اقتصاديات شرق آسيا واليابان، كوريا وتايوان وسنغافورة حققت معدلات نمو اقتصادي معتبرة على الرغم من كونها جزر صخرية (أو أشباه الجزر) وذلك مقارنة مع الدول الغنية بالموارد الطبيعية<sup>10</sup>.

وقد قدم collier (2009) بحث حول كيف يمكن أن تؤثر الموارد الطبيعية على الأداء الاقتصادي لدول ذات أنظمة سياسية مختلفة. حيث توصل إلى أن هناك انخفاضا في مستوى الإيرادات الطبيعية في الأنظمة الاستبدادية مقارنة مع الأنظمة الديمقراطية بنسبة 8% من الناتج المحلي الاجمالي<sup>11</sup>، وفي العديد من الدول الغنية بالموارد الطبيعية ذات النظم الديمقراطية يكون لها نصيب أعلى من المستوى

السابق للنظم الاستبدادية. وهذا ما يدل على أن هناك علاقة عكسية ما بين نوع الأنظمة وتوزيع ثروات الموارد الطبيعية وهنا يمكن القول أن لعنة الموارد قد اتخذت بعدا سياسيا أكثر مما هو اقتصادي.

كما قدم لنا الاقتصادي Bhagwati (1958) نظرية توضح العوامل التي تعرقل النمو الاقتصادي من خلال التجارة الخارجية حيث: "أن زيادة النمو السكاني وكذلك زيادة التخصص في إنتاج سلعة ما يؤديان إلى تدهور معدلات التبادل التجاري، وبالتالي هذان العاملان يؤديان إلى ما يعرف بإفقار النمو"<sup>12</sup>. ويعد التوسع في قطاع معين من بين الأسباب المؤدية إلى الرفع من نسبة التخصص. أي أن الدولة المعنية تكون لها ميزة نسبية في إنتاج تلك السلعة مثلا النفط. هذا الأخير يعود بالفائدة أي ارتفاع الدخل القومي ويقابله ارتفاع الأجور في هذا القطاع ومع النمو السكاني المتزايد تزداد كتلة اليد العاملة والتي تؤدي إلى ارتفاع الطلب على هذا القطاع في حين تكون هناك حركة لعوامل الإنتاج على حساب القطاعات الأخرى.

#### رابعا: آلية عمل السياسة المالية في الدول الوفيرة بالموارد الطبيعية

تتميز أسعار الموارد الطبيعية وخاصة النفط بتقلبه المستمر والدائم وعدم إمكانية التنبؤ بها في المستقبل، وهذا راجع إلى طبيعة النشاط الاقتصادي الذي يتميز بصفة الدورية أي فترات الركود وفترات الانتعاش، هذا ما يجعل من متخذي ومخططي السياسات المالية في الاقتصاديات المعنية في وضعية صعبة ومعقدة في الحالة التي لا يمكن التنبؤ بهذه التغيرات الدورية في أسعار الموارد الطبيعية ويتجلى تأثير هذه التقلبات في مداخيل النفط على الاقتصاد في علاقة الارتباط الموجبة بين المداخيل المحصلة والتنفقات العامة، وبالتالي فإن التقلبات في المداخيل والتي يرافقها تقلبات في مجتمعات الإنفاق العام والخاص، وهذا ما يؤدي بصانعي السياسات العامة إلى تغيير نهج السياسات المالية المتبعة وهذا ما يسمى بالسياسات المالية لمواجهة التقلبات الدورية (Procyclical fiscal policy). حيث أن هذه الأخيرة تكون توسعية في فترات الازدهار وانكماشية في فترات الركود حيث يمكن لهذه السياسات أن تلحق

أضرارا متمثلة في عدم استقرار الاقتصاد الكلي، و انخفاض حجم الاستثمار سواء في رأس المال الحقيقي أو رأس المال البشري أو كلاهما معا، وكذلك انخفاض معدلات النمو الاقتصادي، كما أن هذه السياسات تلحق أضرارا جسيمة بطبقة الفقراء في هذه الحالة إذا لم يتم التعويض الكامل بسياسات مالية توسعية في أوقات الرفاه أو أوقات الركود أو الأزمات، فإنها قد تنتج أيضا وجود تحيز عجز كبير وتؤدي إلى عدم استدامة الديون<sup>13</sup>.

ومن الأسباب الكامنة التي وراء انتهاج سياسة مالية دورية أو مسايرة للتقلبات الدورية يمكن توضيحها في سببين رئيسيين هما<sup>14</sup>:

✓ ضعف الأسواق المالية: حيث في هذه الحالة إذا كانت الأسواق المالية أو أسواق الائتمان غير قادرة على التماشي مع متطلبات الدولة في حالة الركود، يجبر الحكومات على خفض الانفاق في الأوقات العصيبة أو الحالات الحرجة كإخفاض أسعار الموارد الطبيعية مثلا النفط ففي هذه الحالة تنتهج الحكومات سياسة انكماشية.

طبيعة الانظمة السياسية: حيث زيادة الإيرادات الحكومية سواء من إيرادات ضريبية أو إيرادات الموارد الطبيعية أثناء فترات الازدهار، هذا الأخير يرفع من حجم الضغوطات السياسية للمزيد من حجم الانفاق والتوزيع العادل للثروات الطبيعية وفي هذه الحالة تلجأ الدولة إلى سياسة مالية توسعية.

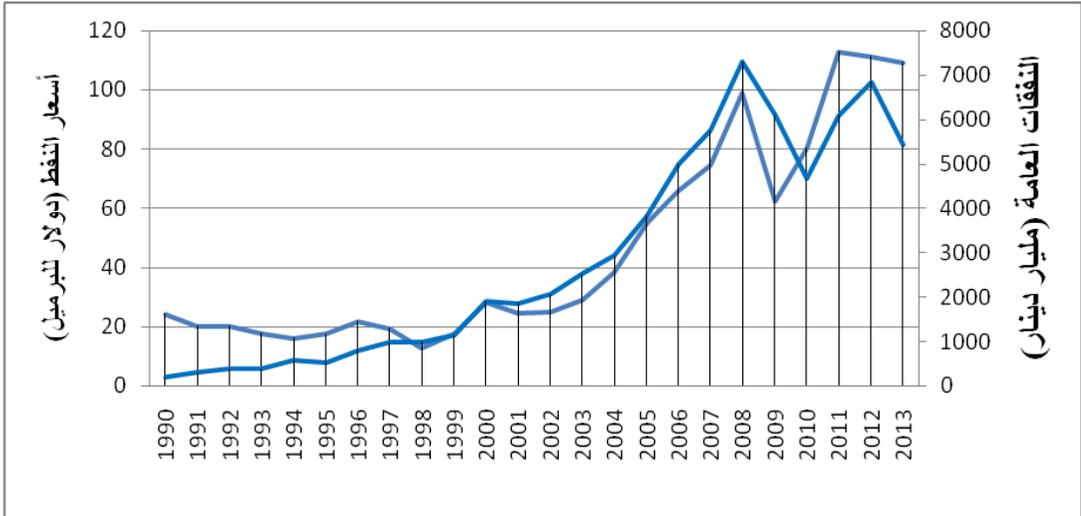
#### خامسا: تطور أداء السياسة المالية للجزائر خلال الفترة 1990-2013

لقد شهد الاقتصاد الجزائري تغيرات هيكلية أدت إلى تغير مسار الاقتصاد الجزائري بحيث تدنى النمو الاقتصادي وارتفعت معدلات البطالة والتضخم وتفاقم عجز الميزانية وانخفض مستوى الناتج المحلي الإجمالي. وكان هذا خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى غاية 1998، وقد استدعى ذلك إجراء إصلاحات شاملة في جميع القطاعات الاقتصادية، والتي عرفت سياسة تقشفية في مجال الإنفاق العام خلال هذه الفترة، وليعود الانتعاش مع مطلع سنوات 2000 نتيجة الارتفاع الحاد في أسعار النفط على

مستوى الأسواق الدولية وزيادة الطلب على هذا المورد مع عودة انتهاج السياسة المالية التوسعية من طرف الدول بالزيادة في حجم الإنفاق العام، مما يدل على ارتباط حجم النفقات العامة بتطور أسعار النفط في الجزائر، ولهذا سوف نحاول تحليل تطور السياسة المالية في الجزائر من خلال تطور حجم الإنفاق العام.

لقد تميزت السياسة الإنفاقية في الجزائر خلال الفترة 1990 إلى غاية 2013، بتصاعد معدل نمو الإنفاق العام وهذا ما يطلق عليها بالسياسة الإنفاقية التوسعية، حيث يرتبط نمو الإنفاق العام وتصاعد معدلاته ارتباطا وثيقا بالتطورات الاقتصادية خاصة مع التطور المستمر في حجم الجباية البترولية الناتجة عن ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، وكذلك الأوضاع الاجتماعية والسياسية التي شهدتها الجزائر خلال تلك الفترة، ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

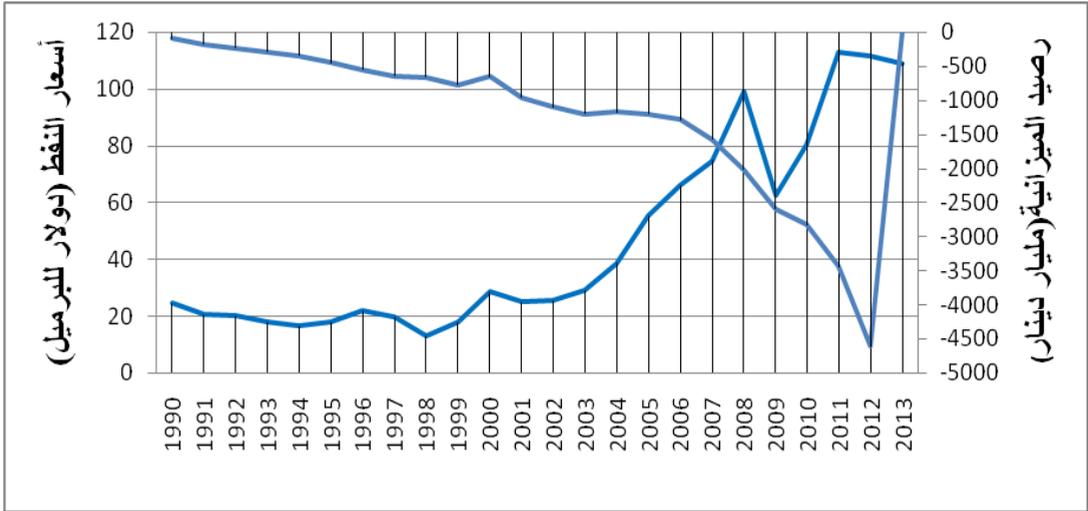
الشكل رقم(1): تطور أسعار النفط وعلاقته بتطور حجم النفقات العامة من 1990 إلى 2013



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على إحصائيات وزارة المالية الجزائرية (www.mf.gov.dz)،  
الديوان الوطني للإحصائيات الجزائرية (www.Ons.dz)، 2015.

من خلال المنحنى الموضح أعلاه نلاحظ أن النفقات في الجزائر متزايدة كأى دولة، غير أن نسبة هذه الزيادة في النفقات تختلف من سنة لأخرى، فأحيانا ترتفع هذه النسبة وأحيانا تنخفض، وذلك بحسب الظروف الاقتصادية السائدة والسياسات التي تنتهجها الدولة، فمثلا نلاحظ أن نسبة الزيادة من سنة 1999 إلى 2000 قدرت ب 22.5%، وذلك يعني زيادة في حجم النفقات العامة بمبلغ 627.2 مليار دج، وهذا نتيجة الارتفاع في أسعار البترول بحيث ارتفع سعر برميل النفط من 17.5 دولار أمريكي سنة 1999 إلى 27.5 دولار أمريكي سنة 2000. وكان من أسباب تزايد هذه النفقات خلال هذه المرحلة عدم الثبات السياسي آنذاك، وكذلك إلى عملية جدولة ديون المؤسسات العمومية. كما كان لهذه الزيادة في حجم الانفاق آثارا واضحة على ميزانية الدولة والمتمثلة في الشكل الآتي:

الشكل رقم (2): تطور أسعار النفط وعلاقتها برصيد الميزانية العامة من 1990 إلى 2013



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على إحصائيات وزارة المالية الجزائرية ([www.mf.gov.dz](http://www.mf.gov.dz))، بنك الجزائر ([www.bank-of-algeria.dz](http://www.bank-of-algeria.dz))

من خلال الشكل الموضح أعلاه ومع بداية سنة 2000 بدء الانتعاش يظهر على ميزانية الدولة لكن بصفة غير منتظمة فمثلا في سنة 2003 حققت الجزائر فائضا بقيمة 400 مليار دينار أي تحقيق فائض بنسبة 30%، ونتيجة للبرامج التنموية المسطرة من طرف الدولة الجزائرية كان هناك مرة ارتفاع ومرة تراجع في حجم الفوائض ففي سنة 2005 حققت الجزائر أعلى فائض بقيمة 1095.8 مليار دينار، وهذا راجع إلى البرامج الهيكلية للحد من حجم النفقات العامة. وهذا ما يدل على الارتباط الوثيق لتطورات أسعار النفط بالموازنة العامة للدولة. أما الفترة ما بين 2009 إلى غاية 2012 فقد شهدت عجزا كبيرا في الموازنة العامة نتيجة الانفاق المتزايد الراجع الزيادة في رفع الأجور، وكذلك ضخ المخلفات المالية التي تضمنها القانون الرجعي للأجور وكذلك انتهاج سياسة مالية توسعية التي لم تكن هادفة إلى الاستغلال الأحسن للموارد المالية.

## الخاتمة:

من خلال هذه الدراسة المتعلقة بطبيعة السياسة المالية المنتهجة في الجزائر في ظل الاعتماد على مورد واحد وهو النفط وذلك خلال الفترة من 1990 إلى 2013، فقد تبين لنا ما يلي:

- تتميز أسعار الموارد الطبيعية وخاصة النفط بعدم المرونة وبتقلبها المستمر والدائم وعدم إمكانية التنبؤ بها في المستقبل؛

- ارتباط حجم النفقات العامة في الجزائر بتطور أسعار النفط في الأسواق العالمية التي تخضع للظروف الخارجية، وقد تميز حجم الانفاق العام بالتصاعد تارة والانخفاض تارة أخرى نتيجة للتقلبات في أسعار النفط والتي شهدت تذبذبات خلال فترة الدراسة نتيجة تغير الطلب العالمي على هذه المادة و الكميات المصدرة منها؛

- الارتباط الوثيق للموازنة العامة للدولة بتطورات أسعار النفط فقد أدى ارتفاع أسعار النفط خلال فترة الدراسة إلى ارتفاع حصيلة الإيرادات النفطية والتي ترجمت في زيادة حجم الانفاق العام، حيث أن انتهاج سياسة مالية توسعية لم تكن هادفة إلى الاستغلال الأحسن للموارد المالية نتيجة تخصيص جزء كبير من النفقات لرفع الأجور وكذلك ضخ المخلفات المالية التي تضمنها القانون الرجعي للأجور مما أدى إلى حصول عجز كبير في الموازنة العامة. وبالتالي وجب العمل على تنويع الاقتصاد الوطني و الخروج من التبعية للنفط وذلك من خلال:

- تطوير القطاع الصناعي و تشجيع صادرات السلع المصنعة و زيادة قدرتها التنافسية في الأسواق الخارجية و خاصة مع سعي الجزائر نحو الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، بما يعزز النمو الاقتصادي و يعمل على تنويع مصادر الدخل و يوفر مناصب شغل دائمة لأفراد المجتمع.

- العمل على تعزيز دور القطاع الخاص في تحقيق التنمية الاقتصادية؛

- تأهيل العنصر البشري باعتباره أساس نجاح أي سياسة صناعية مستقبلية.

قائمة المصادر والمراجع:

- <sup>1</sup> رشيد ونادي (جوان 2011)، آية تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عبر سياستها المالية، مجلة أبحاث اقتصادية و إدارية، العدد التاسع، جامعة البليدة، الجزائر.
- <sup>2</sup> سعاد سالكي (2011)، دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر –دراسة بعض دول المغرب العربي–، مذكرة ماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات، جامعة تلمسان، الجزائر.
- <sup>3</sup> طارق الحاج، للمالية العامة، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1999، ص 201.
- <sup>4</sup> FMI, ajustement budgétaire: principe directeurs, série des brochures, n°49-F, département des finances publiques, sans date. p18.
- <sup>5</sup> John Sloman, Alison Wride, Principes d'économie, Pearson Education France, 7e édition, 2011, p531.
- <sup>6</sup> دراوسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990–2004، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه دولة، 2005–2006، ص 49.
- <sup>7</sup> طارق الحاج، للمالية العامة، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1999، ص 200 .
- <sup>8</sup> طارق الحاج، نفس المرجع، ص 202.
- 9-
- ([http://fr.wikipedia.org/wiki/Mal%C3%A9diction\\_des\\_ressources\\_naturelles#cite\\_note-1](http://fr.wikipedia.org/wiki/Mal%C3%A9diction_des_ressources_naturelles#cite_note-1)).

10-Jeffrey A Frankel (2010), "THE NATURAL RESOURCE CURSE: A SURVEY " , NATIONAL BUREAU OF ECONOMIC RESEARCH, Working Paper 15836, Cambridge, p3.

11- Paul Collier (2010) , " The Political Economy of Natural Resources," social research Vol77 : No 4 : Winter.p114.

12-JEAN-LOUIS MUCCHIELLI(1989), principe d'économie internationale, éditions economica, pp89-90.

<sup>13</sup>-Manasse Paolo(2006), " Procyclical Fiscal Policy: Shocks, Rules, and Institutions—A View From MARS " , FMI , working Paper , P.04.

<sup>14</sup>-Ahmed Saber Mahmud.Syed Abul Basher(2013)".Price Volatility and the Political Economy of Resource-Rich Nations."Department of Research and Monetary Policy, Qatar Central Bank, p3.